NPT/CONF.2020/PC.III/WP.9

20 March 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل – ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ورقة عمل مقدمة من جمهورية إيران الإسلامية

١ – عملا بالمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تدعم جمهورية إيران الإسلامية الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتعتقد أن هذه المناطق ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق غاية، أي الإسهام في هدف عدم الانتشار النووي وتعزيز السلام والأمن العالميين والإقليميين.

٢ – وتولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتؤيد ذلك بقوة، وهي مبادرة كانت إيران قد طرحتها لأول مرة في عام ١٩٧٤.

٣ – وانسجاما مع هذا الموقف المبدئي، اتخذت إيران بالفعل العديد من الخطوات العملية الرامية إلى إحراز تقدم في تحقيق عدد من الأهداف، منها جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن غيرها من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما عن طريق الانضمام إلى جميع الصكوك الدولية الملزمة قانونا والتي تحظر أسلحة الدمار الشامل[(١)]. ويبرهن انضمام جمهورية إيران الإسلامية إلى هذا العدد الكبير من الصكوك، على قوة التزامها بتحقيق هدف حظر استحداث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها وتخزينها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، في الشرق الأوسط خصوصا وعلى الصعيد العالمي بوجه عام.

٤ – إن اعتماد مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، القرار المتعلق بالشرق الأوسط باعتباره عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من الوثيقة الختامية

(١) جمهورية إيران الإسلامية طرف في بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات، ووسائل الحرب البكتريولوجية (بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥)، وفي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي كذلك من الدول الموقعة على معاهدة حظر التجارب النووية. وأبرمت إيران أيضا اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ومن الأساس الذي استُند إليه لتمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى ودون تصويت، كان نقطة تحول في المضي قدما في تنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تعرب عن تأييدها وتدعو إلى التعجيل بتنفيذ ذلك القرار وتحقيق الغايات والأهداف المحددة فيه بالكامل.

٥ - وأيّدت إيران كذلك اعتماد خطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، التي دعت إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أعلنت إيران رسميا قرارها المشاركة في ذلك المؤتمر، الذي كان من المقرر عقده في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٦ - ومع ذلك، لم تُنفَّذ خطة عمل عام ٢٠١٠ المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط فحسب، وبالتالي لم يُعقد مؤتمر عام ٢٠١٢، بل لم يتمكن فضلا عن ذلك مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ من التوصل إلى اتفاق على وثيقته الختامية بسبب اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكندا، دون سواها، على مقرر أُدرج في الوثيقة بشأن تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ المتعلقة بالشرق الأوسط.

٧ - والآن، وبعد مرور ٢٤ عاما على اعتماد قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط و ٩ أعوام على اعتماد خطة العمل لعام ٢٠١٠ المتعلقة بتنفيذ ذلك القرار، وعلى الرغم من الدعم القوي من الغالبية الساحقة من الدول الأطراف، والجهود التي تبذلها إيران وجميع البلدان العربية في المنطقة من أجل تنفيذهما، يُطرح السؤالان الوجيهان التاليان: ما السبب الذي يدعو إلى عدم تنفيذهما، ولماذا باءت جميع الجهود المبذولة في مؤتمري استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥ وفي عام ٢٠١٥ لتنفيذهما بالفشل؟ والجواب واضح: إن النظام الإسرائيلي، وهو النظام الوحيد الذي ليس طرفا في المعاهدة، والنظام الوحيد أيضا الحائز للأسلحة النووية في المنطقة، هو العقبة الرئيسية أمام إنشاء المنطقة المذكورة. وبالإضافة ذلك، ففي واقع الأمر، هناك أطراف في المعاهدة تمثل النظام الإسرائيلي في مؤتمرات استعراض المعاهدة، تعترض على القرارات المتعلقة بتحقيق إنشاء هذه المنطقة. وبعد يوم واحد من اختتام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، أعلن النظام الإسرائيلي في بيانه المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠، رفضه القاطع للوثيقة الختامية الصادة عن ذلك المؤتمر، باعتبارها ''مليئة بالعيوب''، وأعلن أن ''إسرائيل لن يكون بإمكانها المشاركة في تنفيذها''.

٨ - ودعت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير تحول دون تحقيق الهدف الذي ينص عليه قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. بيد أن قيام الولايات المتحدة، وهي من مقدمي مشروع قرار عام ١٩٩٥، وإحدى الجهات المشاركة في الدعوة إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢، بدعم مواقف العرقلة التي انتهجها النظام الإسرائيلي، ووضعها شروطا مسبقة لتنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠، جعلها تقف حجر عثرة أمام عقد مؤتمر عام ٢٠١٢، بل إنها أعلنت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، من جانب واحد، أن المؤتمر لا يمكن أن يُعقد وأنها لن تؤيد مؤتمراً تتعرض فيه إسرائيل للضغط أو العزلة. وكان قرار الولايات المتحدة الأحادي الجانب هذا مناقضا تماما لالتزامها المعلن بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

٩ - وفي وقت لاحق، وخلال مؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض المعاهدة، أعرب المسؤولون الإسرائيليون عن قلقهم إزاء اتخاذ المؤتمر أي قرار ''لإرغام إسرائيل على الاعتراف بقدراتها النووية'' كخطوة أساسية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولتفادي ذلك، مارست إسرائيل الضغط على الولايات المتحدة لعرقلة اتخاذ مثل هذا القرار. وعندما اعترضت الولايات المتحدة، إلى جانب المملكة المتحدة وكندا، على الوثيقة الختامية للمؤتمر التي تضمنت قرارا بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وخطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، شكر رئيس وزراء إسرائيل رئيس الولايات المتحدة على ذلك.

١٠ - ولكن لماذا يرفض النظام الإسرائيلي تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولماذا لا يزال يرفض أن يفعل ذلك؟ والسبب في ذلك هو، أولا وقبل كل شيء، أن هذا النظام يمتلك أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل أخرى، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يقتضي انضمام إسرائيل الفوري وغير المشروط، بوصفها طرفا غير حائز للأسلحة النووية، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتخليها عن حيازة الأسلحة النووية وإخضاع جميع أنشطتها ومنشآتها النووية السرية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١١ - وعلاوة على ذلك، فبإلقاء نظرة سريعة على ممارسات النظام الإسرائيلي في الشرق الأوسط وعلى سجل تصرفاته في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي، يتضح جليا مدى خطورة التهديد الأمني الذي يشكّله هذا النظام على السلام والأمن في دول الشرق الأوسط الأطراف في المعاهدة. ويبرهن ذلك أيضا، مرة أخرى، على الحاجة الماسة والملحة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط من أجل صون السلام والأمن في المنطقة وخارجها. ويشمل هذا السجل من الممارسات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: شنَّ النظام الإسرائيلي، منذ قيامه، ١٧ حربا، أي بمعدل حرب واحدة كل أربع سنوات تقريبا؛ واعتدى على جميع جيرانه، بلا استثناء؛ وهاجم كذلك عددا من البلدان الأخرى غير المجاورة له في المنطقة وخارجها؛ واعتدى في عام ١٩٨١ على منشآت نووية مُعدّة لأغراض سلمية تابعة لدولة من دول الشرق الأوسط طرف في المعاهدة (وقد أدان مجلس الأمن في هذه الحالة بقوة الاعتداء العسكري الإسرائيلي بوصفه انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة ومعايير السلوك الدولي)؛ وهدَّد بمهاجمة منشآت نووية مُعدّة لأغراض سلمية تابعة لدول في المنطقة طرف في المعاهدة، علما أن تلك المنشآت خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وهدّد في الآونة الأخيرة دولة طرفا في المعاهدة في المنطقة بإبادتها نوويا؛ ولا يزال النظام الإسرائيلي يحتلّ أراضي عدة بلدان مجاورة، ولذلك تصفه قرارات الأمم المتحدة بـ ''السلطة القائمة بالاحتلال''؛ وهو ليس طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو أي صك دولي آخر يحظر أسلحة الدمار الشامل، متحدياً بذلك النداءات المتكررة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية لحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي؛ وهو النظام الوحيد في الشرق الأوسط الذي يحوز جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك مئات الرؤوس الحربية النووية.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، يبدو جليا من هذه الحقائق أن الطريقة الوحيدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هي أن يمارس المجتمع الدولي ضغطا مستمرا على النظام الإسرائيلي، وأن يواصل ممارسة ذلك الضغط، لإجبار ذلك النظام على الانضمام فورا ودون قيد أو شرط إلى معاهدة عدم الانتشار من موقع الطرف غير الحائز للأسلحة النووية، وعلى إخضاع جميع أنشطته ومنشآته النووية

لضمانات الوكالة برمتها. وقد أُقرَّ هذا النهج في مؤتمري عام ٢٠٠٠ و عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة، إذا جدد المؤتمران التأكيد على ''أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هدف انضمام الجميع إلى المعاهدة في الشرق الأوسط''.

١٣ - وتعرب جمهورية إيران الإسلامية عن بالغ قلقها إزاء التأخّر المستمر والطويل في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وعدم إحراز أي تقدم في تنفيذ خطة العمل ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة. وتشدِّد إيران على أن هذا القرار، كما أعيد تأكيد ذلك في المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض المعاهدة منذ عام ١٩٩٥، يظل ساري المفعول إلى أن تتحقق غاياته وأهدافه. ولا شك أن هذا الأمر يمثل مسؤولية فردية وجماعية ملقاة على كاهل جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبخاصة الدول الثلاث الوديعة للمعاهدة التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة نتائج مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة قد نصت بوضوح على أن ''تجدِّد الدول الأطراف عزمها على القيام، منفردة ومجتمعة، بجميع التدابير اللازمة لتنفيذه على الفور''.

١٤ - وفي هذا السياق، وبالنظر إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، ينبغي أن توصي الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ بما يلي:

(أ) إنشاء هيئة فرعية في إطار اللجنة الرئيسية الثانية التابعة لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ لتنظر في التنفيذ العاجل لقرار عام ١٩٩٥ وخطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، وتتفق، استنادا إلى التجارب السابقة، على خطوات عملية للإسراع بتنفيذ القرار وخطة العمل؛

(ب) الإشارة إلى توافق الآراء الذي توصلت إليه الجمعية العامة منذ دورتها الخامسة والثلاثين على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيعزز إلى حد كبير السلام والأمن الدوليين؛

(ج) الإعراب عن القلق إزاء عدم إحراز أي تقدم في اتجاه تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ١٩٩٥، فضلا عن خطة العمل المتعلقة بالشرق الأوسط التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠؛

(د) التأكيد من جديد على الحاجة الماسّة إلى التنفيذ الفوري والكامل لقرار عام ١٩٩٥ وخطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط؛

(هـ) تكرار التأكيد على الالتزام الثابت لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، باتخاذ جميع التدابير اللازمة بهدف التنفيذ الفوري والكامل لقرار عام ١٩٩٥ وخطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، وبتوسيع نطاق تعاونها في هذا الصدد؛

(و) التشديد على دور الأمم المتحدة الأساسي في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛

(ز) الإعراب عن القلق الشديد من استمرار وجود منشآت نووية غير خاضعة للضمانات في الشرق الأوسط، فضلا عن الخطر الذي يمثله انتشار الأسلحة النووية على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط؛

(ح) الإعراب عن بالغ القلق لأن رفض إسرائيل هو العائق الرئيسي الذي يحول دون تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وخطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط؛

(ط) التأكيد من جديد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون شرط مسبق ودون مزيد من الإبطاء وإخضاع جميع أنشطتها ومنشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هدف انضمام الجميع إلى المعاهدة في الشرق الأوسط؛

(ي) حثّ إسرائيل على التخلي عن حيازة الأسلحة النووية وإخضاع كل ما ليس خاضعا للضمانات من منشآتها النووية لجميع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار ذلك تدبيرا مهما من تدابير بناء الثقة بين جميع دول المنطقة وخطوة نحو تعزيز السلام والأمن؛

(ك) التأكيد من جديد على التزام جميع الدول الأطراف بالحظر الفعلي لنقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد أو التسهيلات أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالمجال النووي، وحظر تقديم الدراية أو أي نوع آخر من المساعدة في المجالات النووية أو العلمية أو التكنولوجية لإسرائيل ما دامت ليست طرفا في المعاهدة وما لم تُخضع جميع أنشطتها ومنشآتها النووية لجميع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

(ل) اتخاذ قرار بإنشاء لجنة دائمة تضمُّ أعضاء مكتبه لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة بشأن انضمام إسرائيل الفوري إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع أنشطتها ومرافقها النووية لجميع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقديم تقرير إلى مؤتمر عام ٢٠٢٥ لاستعراض المعاهدة وإلى اجتماعات لجنته التحضيرية.